

اتفاقية تسويق إلكتروني

أبرمت هذه الاتفاقية اليوم الأربعاء الموافق _____ في مدينة الدمام المملكة العربية السعودية فيما بين كل من:

1. السادة شركة/ عين المها للنظارات ب- سجل تجاري رقم 2050141744 وعنوانها الدمام هاتف رقم +966504966997 ويمثلها في التوقيع على هذه الإتفاقية السيد/ _____ سعودي الجنسية بموجب بطاقة أحوال رقم _____ صادرة من _____ , تاريخ _____ , ويشار إليه فيما بعد.

ب(الطرف الأول).

2. السادة شركة/ _____ - بسجل تجاري رقم _____ وعنوانها الدمام هاتف رقم _____ ويمثلها في التوقيع على هذه الإتفاقية السيد/ _____ سعودي الجنسية بموجب بطاقة أحوال رقم _____ صادرة من _____ , تاريخ _____ , ويشار إليه فيما بعد.

ب (الطرف الثاني).

اولاً التمهيد:

1- حيث أن الطرف الأول شركة تعمل في مجال تسويق الإلكتروني ويملك خبرة في مجال جلب العملاء والتسويق في مختلف المنتجات والسلع والخدمات بالتعاون مع الشركات والأفراد, حيث أن الطرف الثاني شركة تعمل في مجا _____ , وحيث ويرغب الطرفان أن يقدم الطرف الأول خدمات تسويقية لمنتجات الطرف الثاني بمقابل متفق عليه وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية, لذا أتفق الطرفان المذكوران بعالیه وهما بآتم الأوصاف المعتبرة شرعاً على التعاون المشترك بينهما ووقعاً على بنود الاتفاقية التالية:

2- يعتبر التمهيد اعلاه جزءاً من هذه الاتفاقية ومكملاً لها.

ثانياً الغرض من الاتفاقية:

1- حيث أن الطرف الاول يملك منصة إلكترونية مهيأة بالأجهزة الإلكترونية الكافية, عليه فقد إتفق الطرفان على أن يلتزم الطرف الأول بالإعلان والتسويق الإلكتروني لمنتجات وسلع وخدمات الطرف الثاني مقابل عمولة وفقاً لما جاء في البند (الخامس) ادناه.

2- يشتمل خدمات الطرف الأول على: (أ) تنظيم الطلب وتلبيته (مثل التواصل مع مشترٍ بشأن عملية الشراء الخاصة به والحصول على المدفوعات من مشترٍ وتنظيم التسليم)؛ (ب) شحن المنتج من مستودع الطرف الثاني أو من المقر الخاص به إلى المشتري؛ (ج) تحصيل المبالغ النقدية ومعالجة المدفوعات؛ و(د) تأمين مركز الاتصال وخدمة العملاء وفقاً لشروط الاستخدام وشروط البيع الخاصة بالطرف الأول يكون للطرف الأول الحق في تحديد المحتوى والمظهر والتصميم والأداء الوظيفي وجميع الجوانب الأخرى للموقع والخدمات بما في ذلك الحق في إعادة تصميم وتعديل وإزالة وتغيير المحتوى والمظهر والتصميم والأداء الوظيفي والجوانب الأخرى من الموقع والخدمات وأي عنصر أو جانب أو جزء أو ميزة منه في أي وقت ومن وقت إلى آخر، وتأخير أو تعليق إدراج، أو رفض إدراج، أو إلغاء إدراج، أو مطالبة الطرف الثاني بعدم إدراج أي أو جميع المنتجات حسب تقدير الطرف الأول. ويجوز للطرف الأول، حسب تقديره، إيقاف أي من صفقات البيع الخاصة بالطرف الثاني بغرض إجراء تحقيق، كما ويكون له الحق برفض معالجة و/أو تقييد وجهات شحن و/أو وقف و/أو إلغاء أي من صفقات البيع الخاصة بالطرف الثاني إذا اعتبر ذلك ضرورياً لأغراض قانونية أو لضمان الالتزام بشروط البائع.

البند الثالث مدة الاتفاقية:

3-1 اتفق الطرفان على أن التقويم المعتمد بينهما هو التقويم الميلادي، وحدداً بذلك مدة هذه الاتفاقية بـ(خمس) سنوات تبدأ من تاريخ التوقيع عليه في 15/12/2021م وتنتهي في 14/12/2026 وهذه المدة قابلة للتجديد إذا رغب الطرفان في ذلك على أنه يحق لأي من الطرفين بإخطار الطرف الآخر بعدم رغبته في تجديد المدة كتابة قبل شهر من تاريخ أنتهاؤها.

رابعاً العمولة والرسوم وطريقة سدادها:

4-1 من المفهوم بين الطرفين أن الطرف الأول أو إحدى شركاته التابعة أو الغير المشارك في تقديم الخدمات أن تقرض على الطرف الثاني رسوماً تتعلق بـ(أ) إدراج المنتجات، (ب) استخدام خدمات التسليم والتخزين والخدمات اللوجستية الخاصة به، (د) رسوم معالجة المدفوعات أو رد المبالغ المدفوعة إلى العميل أو غيرها من الرسوم ذات الصلة، (هـ) الرسوم الجمركية أو الضرائب الأخرى التي قد يتكبده عند تقديمه للخدمات إلى الطرف الثاني، (و) الرسوم الأخرى التي ستُخطر بها الطرف الآخر مقدماً.

4-2 يتم حساب سعر النظارة بمبلغ وقدره (...) ريال سعودي، على أن يشتمل النظارة على جميع ملحقاتها، ويحق للطرف الأول بموجب أحكام هذه الاتفاقية بيع النظارة بسعر أعلى.

البند	النوع	السعر
نظارة	شمسية	500 ريال

4-3 يكون بمقدور الطرف الثاني التحقق من صحة تقارير المبيعات من خلال حسابه، ويتضمن التقرير المبلغ الذي تم تحصيله بنجاح لقاء بيع منتجاته مخصوماً منه الرسوم المطبقة ("عائدات البيع).

4-4 سيتم ايداع عائدات البيع شهرياً في حسابات الطرف الثاني البنكية في المملكة العربية السعودية، بحيث يقوم الطرف الأول بإيداع العائدات في مدة اقصاها اليوم العاشر من الشهر المعني.

4-5 من المتفق عليه بين الطرفين في حال تغيير في أسعار السلع محل الاتفاقية سواء ارتفاعاً أو هبوطاً أو في حال زيادة الجمارك أو فرض ضريبة جديدة من الدولة على السلع محل الاتفاق فإن الطرفين يتفقان على تعديل الأسعار بحسب سعر السوق.

4-6 يوافق الطرف الثاني على إمكانية تقديم الطرف الأول خصومات على المنتجات محل الاتفاقية. وفي هذه الحالة، سيقوم الطرف الأول بإضافة الخصم في الفاتورة المقدمة من قبل الطرف الثاني إلى المشتري، وسوف يقوم بسداد هذا الخصم عن طريق تعديل عمولته.

4-7 في حال رغب الطرف الثاني ببيع السلع محل العقد للزبائن في المملكة العربية السعودية، فالطرف الثاني يخول الطرف الأول بموجب هذه الاتفاقية بالإعلان عن بيع هذه المنتجات لدى الطرف الأول بسعر أعلى من السعر المحدد من طرف الطرف الثاني.

خامساً التزامات الطرف الاول:

5-1 يلتزم الطرف الأول في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية أن يبذل قصارى جهده وعناية الرجل العادي في أداء واجباته وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بعرض منتجات الطرف الثاني بالصورة اللائقة والإهتمام بالعملاء وتقديم ما يرضيهم وكسب ثقتهم تجاه سلع ومنتجات وخدمات الطرف الثاني وذلك وفقاً للعرف التجاري وأخلاقيات التسويق الإلكتروني.

5-2 لا يحق للطرف الأول بموجب هذه الاتفاقية استلام أية مبالغ خاصة بموضوع هذه الاتفاقية إلا وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

5-3 يلتزم الطرف الأول بأن يقوم بالتعاقد مع شركة بتوصيل المنتجات والسلع للعملاء في العمليات الشرائية التي تتم من قبله في حال تطلب ذلك على أن يتحمل المشتري نفقات التوصيل دون الرجوع للطرف الأول بأية التزامات مالية بهذا الخصوص.

سادساً التزامات الطرف الثاني:

6-1 يلتزم الطرف الثاني بأن يوفر الخدمة أو السلع أو المنتجات موضوع الاتفاقية بالمواصفات المطابقة ويضمن ذلك في مواجهة العميل ويكون مسؤولاً عن مطابقتها للمواصفات مسؤولية قانونية كاملة.

6-2 من المفهوم للطرف الثاني أن الطرف الأول لا يكون مسؤولاً أمام العميل في حال عدم مطابقة الخدمة أو السلع أو المنتجات للمواصفات ولا يتحمل أي تبعات عن ذلك خاصة في حال استرداد العميل للسلع بسبب عدم مطابقتها للمواصفات.

6-3 في حال حدوث تلف للسلع أو المنتجات أو الخدمة المقدمة أثناء الشراء وقبل استلام المشتري أو اختلاف الصنف حسب طلب العميل فإن الطرف الثاني يتحمل نفقات ورسوم الطلب، ويقر بعدم مسؤولية الطرف الأول عن هذه التلفيات أو عدم المطابقة، ولا يسأل عنها سواء من قبل العميل أو من قبل الطرف الثاني.

6-4 لا يحق سواء للطرف الثاني أو العميل المطالبة باسترداد اية مبالغ تم سدادها للطرف الأول وفقاً لأحكام هذه الإتفاقية بعد إتمام العملية والحصول على السلعة أو المنتج أو الخدمة المقدمة في حال تأخر أو تلف أو كانت غير مطابقة للموصفات أو اختلاف الصنف المطلوب أو لأي سبب يتم فيه الاسترداد.

6-5 يسلم الطرف الثاني المنتج المطلوب للمشتري خلال (.....) ساعة من استلام الطلبية على أن يقوم بمراجعة المنتج بدقة قبل تسليمه ولا يتحمل الطرف الأول مسؤولية مطابقة المنتج للمواصفات أو أي خلل في التسليم.

6-6 يخول الطرف الثاني

سابعا الضمانات والإقرارات والتعهدات:

7-1 يقر الطرف الثاني بأنه يتمتع بكامل الصلاحية للموافقة على شروط البائع هذه وأنه عليه أن يلتزم التزاماً تاماً وفي كل الأوقات بجميع القوانين واللوائح والتشريعات المعمول بها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: ((1) قوانين مكافحة الرشوة، ومكافحة الفساد، ومراقبة الصادرات، والعقوبات(2) قوانين حماية المستهلك) (3) لوائح الاستيراد، بما في ذلك فيما يتعلق بالموافقات على الأنواع (4) الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب المباشرة و غير المباشرة المعمول.

7-2 حصول الطرف الثاني على جميع التراخيص والأذونات والتصاريح وحقوق الملكية والموافقات والرخص اللازمة في المنتجات التي يدرجها أو التي يتم إدراجها نيابة عنه، وذلك لبيع هذه المنتجات أو الترويج لها في المملكة العربية السعودية.

7-3 تطابق منتجات الطرف الثاني المدرجة مع معايير الجودة والسلامة المطلوبة في المملكة العربية السعودية.

7-4 أن جميع المنتجات جديدة (وليست مجددة أو مستعملة) وخالية من أي عيوب.

7-5 يتحمل الطرف الثاني وحده كامل المسؤولية عن أي التزامات قانونية مترتبة على شراء واستخدام بضاعته المدرجة على الموقع من قبل مستخدم الموقع أو أي طرف ثالث آخر.

7-6 إن الطرف الثاني يملك أو يتمتع بالصلاحية في منح التراخيص الممنوحة للطرف الأول من جانبه بموجب شروط البائع؛ وأن يكون أي محتوى يقدمه باعتباره جزءاً من استخدامه للخدمات وأي منتجات يقوم بإدراجها لا تنتهك حقوق الغير في أي مكان في العالم بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي حقوق ملكية فكرية (سواء كانت مسجلة أم غير مسجلة).

7-7 يجب على الطرف الثاني إدراج أبعاد ومواصفات المنتج من صنف ونوعية وغيرها على الموقع بصورة صحيحة ودقيقة. وإذا لم تكن المواصفات صحيحة، سيكون مسؤولاً عن أي تكاليف شحن ورسوم إضافية قد يتم تكبدها.

7-8 مع مراعاة أحكام البند 7-1، تُقدم الخدمات إلى الطرف الثاني على أساس "الحالة التي هي عليها" دون تقديم إقرارات أو ضمانات أو شروط من أي نوع كانت. ويخلي مسؤولية الطرف الأول عن جميع الضمانات والشروط والإقرارات من أي نوع كانت، سواء كانت صريحة أو ضمنية أو تابعة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، جميع الشروط أو الإقرارات أو الضمانات المتعلقة بقابلية التسويق، أو الملاءمة لغرض معين أو غرض عام، أو عدم الانتهاك، أو التوافق، أو أن الخدمات آمنة، أو خالية من الأخطاء، أو من شأنها أن تعمل دون انقطاع أو ستقدم على نحو سليم أو في الوقت المناسب أو عدم تقديمها على الإطلاق.

7-9 بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أن الطرف الأول يحاول أن يتمتع بالدقة قدر الإمكان، فإنه لا يضمن أن وصف المنتج أو المحتويات الأخرى لأي خدمة دقيقة أو كامل أو موثوق به أو حديث أو خالي من الأخطاء. بالإضافة إلى ذلك، تقع على الطرف الثاني المسؤولية في مراجعة محتويات القوائم الخاصة بالطرف الثاني للتحقق من دقتها، وعدم محاولة تحميل مقدمي الكتالوجات/المحتويات التابعين للطرف الأول المسؤولية عن عدم الدقة.

ثامناً مكافحة التقليد أو التزييف:

8-1 يلتزم الطرف الثاني بأن المنتجات محل الاتفاقية منتجات مطابقة للمواصفات وفقاً للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة؛ ويقر بأن هذه المنتجات غير مغشوشة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وأنها لم تتم نسخها أو إعادة إنتاجها أو تصنيعها بطريقة غير قانونية.

8-2 تقع على عاتق الطرف الثاني كامل المسؤولية لضمان أن جميع المنتجات المدرجة على الموقع للبيع من قبله هي المنتجات المتفق عليها بين الطرفين والمعروضة في الموقع، ولا تنتهك حقوق الملكية الفكرية لأي طرف ثالث.

تاسعاً المسؤولية:

9-1 لا يوجد في شروط البائع ما من شأنه أن يحد أو يعف مسؤولية أي طرف: (أ) عن الاحتيال، بما في ذلك التدليس، الذي يرتكبه هذا الطرف؛ (ب) عن الوفاة أو الإصابة الشخصية الناجمة عن الإهمال من جانب هذا الطرف؛ أو (ج) عن أي مسؤولية أخرى لا يجوز حدها أو الإعفاء منها بموجب القانون المعمول به.

9-2 مع مراعاة أحكام البند 9-1، لن يكون الطرف الأول في أي حال من الأحوال أو شركته الأم أو الشركات الفرعية أو الشركات التابعة له، وكذلك أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين أو الوكلاء أو الموظفين أو الموردّين أو المقاولين من الباطن أو المرخصين لديه ولديهم مسؤولين، سواء على أساس إجراء أو مطالبة

في العقد أو المسؤولية التقصيرية أو الإهمال أو الإخلال بالواجب القانوني أو خلاف ذلك الناشئة عن أو فيما يتعلق بشروط البائع، أو عن خسارة الأرباح، أو فقدان البيانات أو المعلومات، أو انقطاع الأعمال أو غيرها من الخسائر المالية سواء من تغير أسعار المنتجات (نزولا أو ارتفاعا) أو عن أي أضرار خاصة أو غير مباشرة أو لاحقة أو عرضية، حتى وإن تم إخطار الطرف الأول أو الشركات التابعة له أو أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين أو الوكلاء أو الموظفين أو المرخصين أو المقاولين من الباطن أو الموردين التابعين له بإمكانية حدوث مثل هذه الأضرار.

9-3 إضافة إلى ذلك، وإلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به، فالطرف الأول (بما في ذلك شركته الأم والشركات التابعة لها وفروعها والمدراء أو المسؤولين أو الوكلاء أو الموظفين أو الموردين أو المقاولين من الباطن أو المرخصين التابعين لنا ولهم) غير ملزمين، ويقر الطرف الثاني على عدم تحميل الطرف الأول (بما في ذلك شركته الأم والشركات التابعة لها وفروعها وأعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين أو الوكلاء أو الموظفين أو الموردين أو المقاولين من الباطن أو المرخصين التابعين لنا ولهم) أية مسؤولية، عن أي أضرار أو خسائر ناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن: المحتوى أو غيره من المعلومات التي يقدمها عند استخدامه للخدمات الطرف الأول أو عدم قدرته على استخدامها، و/أو تأخير أو انقطاع لخدماته. التسعير أو الشحن أو التنسيق أو غيرها من الإرشادات التوجيهية والمعلومات التي يقوم بتقديمها أو استخدامها لقوائم المنتجات. حدوث أي عيوب أو أضرار في المنتج قبل إقرار الطرف الأول باستلام المشتري للمنتج الخاص بالطرف الثاني. الأعطال أو الأخطاء أو أي حالة من حالات عدم الدقة من أي نوع كانت في خدمات الطرف الأول، والفيروسات أو غيرها من البرامج الضارة التي يتم الحصول عليها عن طريق الوصول إلى خدماته أو الاتصال بها. حدوث أضرار بجهاز الكمبيوتر الخاص بالطرف الثاني نتيجة استخدام موقع الطرف الأول. محتوى أو أفعال أو امتناع عن فعل الغير المستخدمين لخدمات الطرف الأول. أي تعليق أو إجراءات أخرى يتخذها متعلقة باستخدام الطرف الثاني للخدمات. المدة أو الطريقة التي تظهر فيها القوائم الخاصة بالطرف الثاني في نتائج البحث. حاجة الطرف الثاني لتعديل الممارسات أو المحتوى أو السلوك أو خسارته أو عدم تمكنه من مواصلة الأعمال نتيجة التغييرات التي تطرأ على شروط البائع.

9-4 مع مراعاة البند 9-1، إذا تقرر أن البندين 9-2 أو 9-3 غير قابلين للتنفيذ أو التطبيق لأي سبب من الأسباب، تقتصر التزامات الطرفين الكلية بما في ذلك التزام شركات الطرفين والشركات التابعة لها وفروعها والمدراء أو المسؤولين أو الوكلاء أو الموظفين أو الموردين أو المقاولين من الباطن أو المرخصين التابعين للطرف الأول ولشركته الأم والشركات التابعة لها وفروعها؛ تجاه الطرف الثاني، سواء كان منشؤها إجراء أو مطالبة في العقد أو إهمال أو إخلال بالواجبات القانونية أو بخلاف ذلك ناتجة عن شروط البائع أو على علاقة بها – على القيمة الأدنى لـ: سعر المنتج المباع على موقع الطرف الأول

وتكاليف الشحن الأصلية، قيمة الرسوم المتنازع عليها، على أن لا تتجاوز قيمتها إجمالي قيمة الرسوم التي تم تسديدها للطرف الأول خلال فترة الاثني عشر(12) شهراً التي تسبق الإجراء الذي أدى إلى المسؤولية.

عاشراً إنهاء العقد أو تعليق العمل مع الطرف الثاني:

10-1 مع عدم المساس بأي حق من حقوق الطرف الأول وتعويضات ودون أي مسؤولية تجاه الطرف الثاني، يجوز لطرف الأول تقييد أو تعليق أو سحب حقه في الوصول إلى خدمات و/أو حذف المحتوى الموجود المقدم منه أو نيابة عنه إذا اعتبر الطرف الأول في تقديره المطلق: (أ) أن الطرف الثاني قد قام بالإخلال بشروط البائع بأي طريقة كانت، (ب) أن الطرف الأول قام برفض استلام المنتج من الطرف الثاني بموجب شروط البائع، (ج) أن الطرف الثاني لم يتعاون تعاوناً مناسباً مع أي تحقيق من قبل الطرف الأول أو من قبل أي جهة خاصة أو حكومية، (د) أن الطرف الثاني لم يلتزم في تحقيق مؤشرات الأداء المتفق عليها؛ أو أن كان من شأن مواصلة تقديم الخدمات للطرف الأول أن يعرض الطرف الأول أو يعرض مستخدم الموقع الآخرين إلى إجراء نظامي أو أي خطر محقق آخر. عند إنهاء حساب الطرف الثاني، سيتم إنهاء سجل حساب البائع الخاص بالطرف الثاني.

10-2 إن أي إنهاء لشروط البائع هذه (مهما كان سببه) يجب أن لا: (أ) يؤثر على أي حقوق أو التزامات مستحقة لأي من الطرفين، (ب) يؤثر على أي حكم من أحكام شروط البائع الذي يُنص صراحةً أو ضمناً على سريانه أو الإنهاء؛ أو (ج) يتطلب أمر من المحكمة.

حادي عشر سرية المعلومات:

11-1 لأغراض شروط البائع هذه، يشمل مصطلح "معلومات سرية" المواد والمعلومات الخاصة أو السرية أو غير العامة أو الخاصة بالملكية التي تم أو يجوز الإفصاح عنها للطرف الثاني، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو التي حصل عليها أو علم بها الطرف الثاني سواء شفاهة أو كتابة أو بيانياً أو في صيغة إلكترونية أو غيرها من الصيغ بموجب الاتفاق على شروط البائع أو نتيجة لها.

11-2 على الطرف الثاني المحافظة على سرية المعلومات التي يجوز أن يقدمها له الطرف الأول أو التي يتلقاها نتيجة استخدامه للخدمات ولا يجوز له افشاء أي معلومات سرية من هذا القبيل أو الإفصاح عنها أو استخدامها أو إتاحتها أو نسخها دون الحصول على موافقة الطرف الأول الخطية على ذلك. ويجوز للطرف الثاني الإفصاح عن المعلومات السرية للموظفين أو الوكلاء أو المقاولين من الباطن فقط عند حاجتهم إلى معرفتها. ويستثنى من الالتزام بالسرية هذه المعلومات السرية: المعروفة أو التي أصبحت معروفة للطرف الثاني، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من مصدر الغير الذي لا يخضع إلى الالتزام بالسرية تجاه الطرف الأول، التي أصبحت معروفة للعامة أو غير ذلك مما توقف عن كونه سراً أو ملكية خاصة أو سري ما عدا البيانات التي تم الإفصاح عنها من خلال مخالفة شروط البائع هذه، التي

تم تطويرها بشكل مستقل من قبل الطرف الثاني، التي يُطلب الإفصاح عنها من قبل أي جهة حكومية أو من خلال القانون شريطة أن يقدم للطرف الأول إشعاراً خطياً مناسباً مسبقاً كافياً للسماح للطرف الأول بالطعن على مثل هذا الإفصاح.

ثاني عشر أحكام عامة:

12-1 يوافق ويقر الطرف الثاني على أن الطرف الأول قد يقوم بالتنازل عن حقوقه والتزاماته بموجب شروط البائع هذه في أي وقت إلى شركة تابعة أو غير تابعة في المملكة العربية السعودية أو خارجها. ويوافق على تنفيذ جميع المتطلبات و/أو الموافقات اللازمة لاستكمال هذا التنازل.

12-2 يلتزم الطرفان بما ورد في هذه الاتفاقية من شروط وأحكام بموجب نصوصها والعمل بموجبها.

12-3 تعتبر هذه الاتفاقية هو الاتفاق النهائي بين الطرفين وتلغى أي اتفاقات شفوية أو كتابية سابقة بين الطرفين قبل تحرير هذا العقد إن وجدت.

12-4 يحق للطرفين تعديل بنود هذه الاتفاقية لاحقاً بحسب مقتضى الظروف شريطة أن يتم ذلك بموافقة كلا الطرفين.

ثالث عشر حالة النزاع:

13-1 في حالة نشوب أي خلاف حول تنفيذ هذه الاتفاقية أو بند من بنوده لا سمح الله يلجأ الطرفان إلى الحل الودي، وإذا لم يتم التسوية فيتم اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة بفصل النزاع القائم وذلك في مكان إقامة الطرف الأول بالمملكة العربية السعودية – المنطقة الشرقية - الدمام.